هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

اللسانيات العربية

Allisanyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٤ صفر ١٤٣٨هـ نوفمبر ٢٠١٦م

- مشروع البابطين المعجمي للشعراء وإسهاماته الضمنية في اللسانيات التوثيقية العربية

- طرق التمثيل التركيبي في اللسانيات العربية المعاصرة

- أيّ الموصولة في اللغة العربية دراسة تركيبية مقارنة

- إرادة المتكلّم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه

- أغلفة المجلات السعودية بين النص اللغوي والنص البصري

- الأسئلة وفعاليتها داخلَ الفصلِ في تعليم العربيّة للناطقين بغيرها

- قراءة في كتاب «النحت في اللغة العربية: دراسة ومعجم»

طرق التمثيل التركيبي في اللسانيات العربية المعاصرة وحدود كفاءتها في تحليل الجملة: تجربة الجامعة التونسية نموذجا

لطفي الذويبي [*]

ملخّص البحث:

تعدّدت المناويل اللسانيّة التي تُعنى بوصف تركيب الجملة وضبط وظائف وحداتها اللّسانيّة. ولا يخلو تراثنا النّحويّ العربيّ من تصوّر نظاميّ لهذه القضيّة. كما صاغ اللسانيون العرب المعاصرون بعض المناويل لوصف تركيب الجملة العربية وتمثيل مكوّناتها في ضوء مكتسبات اللّسانيات الحديثة. ونحن سنتناول بالتقييم في هذا البحث تجربة ثرية في هذا الغرض هي تجربة الجامعة التونسيّة التي تبنّت أهمّ مبادئ المنوال المكوّنيّ البنيويّ التوزيعيّ وعدّلته وطبّقته على الجملة العربية.

ويندرج مقصدنا ضمن محاولات تطوير طرق تمثيل الخصائص التّركيبية الدّاخليّة للجملة في مظان العربيّة وتجاوز مظاهر القصور في الوصف التّقليديّ. لذلك نرى من الضّروريّ معالجة محاور اهتمام ثلاثة نصوغها في الأسئلة التالية:

١- ما حدود النّجاعة في الوصف التركيبيّ التقليديّ؟

٢- ما الإضافة التي حقّقتها طرق التّمثيل المقترحة في بعض المناويل اللّسانيّة الحديثة؟

٣- هل التّمثيل التّركيبيّ الحديث، على النّحو الذي بلوره الجامعيّون التّونسيّون، قادر على تحقيق كفاءة أقوى لتفسير اشتغال مكوّنات الجملة العربيّة تركيبيّا ؟

الكلمات المفاتيح:

البنية / التّمثيل / النّظام / المحلّ / الوظيفة / المركّب / المكوّنات المباشرة / التّشجير / الصّناديق / التّفريعة.

* - باحث متخصّص في النّحو واللّسانيّات بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان-تونس.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مقدّمة:

لا شكّ أنّ التّمثيل التّركيبيّ البنيويّ الذي اقترحته بعض النّظريات اللسانيّة الحديثة يقدّم فرضيّات مشكلنة قصد تجريد العلاقة التّركيبيّة بين مكوّنات الجملة. وقد أراد اللّسانيّون أن تكون تلك الفرضيّات مبدأ كونيّا يمكن أن يستوعب جلّ الألسنة البشريّة. نذكر من بين هذه المقترحات فرضيّة التفريعة Stemma عند لوسيان تنيار Tesnière ومنوال الصناديق عند هوكات Hockett [1]، فضلا عمّا حقّقه بلومفيلد Bloomfield بمنوال المكوّنات المباشرة، وكذلك منوال التشجير ونظريّة الإسقاط المعجميّ لتشومسكي Chomsky. وهذه التّصوّرات تسمح بتجريد العلاقة بين مكوّنات الجملة وتنظر في تلك العلاقة لا باعتبارها تقع بين كلمات وإنّما بين محلات إعرابيّة واقعة في مستوى تجريديّ أعلى ومحقّقة مفهومَ البنية ثم يكون إنجازها بالألفاظ والمركّبات.

وبالنّظر إلى ما تحقّق في أوروبا من تطوّر لافت لعلوم اللّغة وللدّرس اللّسانيّ باتت الحاجة أكيدة في بعض الأقطار العربيّة إلى دراسات تطبيقيّة تواكب تطوّر النّظريّات والمناويل اللّسانيّة الحديثة في باب التمثيل التركيبيّ للأبنية النحويّة. فاختيارنا للمسألة إذن نابع من رغبتنا في معالجة مسألة قطعت فيها بعض الجامعات العربيّة شوطا هامّا في التّعرّف إلى خصائصها والكشف عن مزاياها في تطوير الدّرس النحويّ العربيّ في مجال تمثيل الأبنية التّركيبيّة.

سنحاول التّطرّق إلى طريقتين مختلفين في وصف الأبنية اللّغويّة المنجزة في ضوء هذه المسألة: طريقة الوصف الأفقيّ التّقليديّ الذي اعتمده النّحاة العرب القدامى وطريقة التّمثيل البنيويّ الذي اعتمدته بعض المناويل اللّسانيّة الأوروبيّة الحديثة من أجل تحقيق كونيّة مفترضة في هذا المجال. ومقصدنا من هذا البحث هو الكشف عن التّصوّر الأكفإ الذي يحسن وصف بنية الجملة العربيّة ويستجيب لخصوصيّتها ولنظامها الدّاخليّ.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١- المفاهيم الأساسيّة المساعدة على وصف مكوّنات الجملة تركيبيّا:

أ- مفهوم النّظام ومقوّماته:

تنوّعت النّظريّات اللّسانيّة التي تحاول وصف الأبنية اللغويّة وتفسير كيفيّة اشتغالها واشتغال مكوّناتها الفرعيّة داخلها. وتنطلق بعض تلك النّظريّات من رأي مفاده أنّ الإنسان يتمتّع بطاقة فطريّة خلاقة تجعله قادرا على إنتاج عدد لا متناه من الأبنية وقادرا أيضا على فهمها وتأويلها. هذه القدرة على الإنتاج والفهم ليست عمليّة اعتباطيّة، وإنّما هي عمليّة محكومة بضوابط ومقاييس استخلصها النّحاة وهي موجودة بالقوّة في ذهن المتكلّم في شكل أبنية متكوّنة من مستويات دالة وغير دالة تشتغل متعالقة ومتفاعلة في ما بينها تفاعلا يحقّق مفهوم «النّظام»[٢]. وهذا النّظام قد تتشابه قوانينه بين الألسنة وقد تختلف. وتشابهها يمنح ذلك النّظام قابليّة الانخراط تحت نظام شموليّ يسعى اللسانيّون إلى ضبط مبادئه.

ولا شكّ أنّ معرفة نظام لسان مّا مشروطة بمعرفة الأنظمة الفرعيّة للظّواهر اللّغويّة ولمستوياتها. فإذا تناولنا بالدّرس النّظام التّركيبيّ مثلا وجب علينا الإحاطة بمفهوم الإعراب وما ينضوي تحته من مسائل عديدة من قبيل محلات الإعراب وعلاماته وثنائيّة المعرب والمبني والوظيفة النّحويّة وغيرها من المسائل.

لكنّ فهم كيفيّة اشتغال تلك الأنظمة ينطوي على الكثير من الإشكالات، أهمّها أنّ تلك المفاهيم وتلك المستويات لا تشتغل متفاصلة بل هي متفاعلة في ما بينها و»مسترسلة استرسالا يجعل بعضها مفضيا إلى بعض، من الذّهن إلى الاستعمال عن طريق الدّلالة»(بن حمّودة.٢٠٠٤: ٣٦٥). الإشكال الثاني يتّصل بوجوه الإنجاز التي لا تخلو من متغيّرات كثيرة تخرج عن الأصل وثوابتِ التّعبير. وهي متغيّرات قد تصيب رتبة الوحدات اللّسانيّة داخل الجملة وقد تصيب الصّيغ الصّرفيّة والعلامات وقد تصيب النّظام الصّوتميّ أيضا. فإذا قلنا:

- ماذا يقُولُ الرّجلُ العلاّمةُ؟

فإنّ التّغيير في هذه البنية قد أصاب مستويات كثيرة. فقد أصاب أوّلا رتبة المفعول الذي تصدّر الجملة. أمّا التّغيير الثاني فهو صرفيّ متّصل بعلامة الوسم المطابقيّ بين الرّجل وصفته الواردة مخالفةً له في الجنس في ظاهر اللّفظ. وأمّا التّغيير الثالث فهو صوتميّ يهمّ الفعل يقولُ.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إنّ فهم هذه البنية وغيرها مرتهن بإدراك ثنائيّة الأصل والفرع أو الثّوابت والمتغيّرات. ذلك أنّ طرق الإنجاز كثيرة بل فوضويّة أحيانا. وقد سعى اللّسانيّون المحدثون إلى تجريد تلك المعطيات «الفوضويّة» حتى يعيدوها إلى نظام متماسك يحمي الظواهر اللّغويّة من تلك الفوضى. فالتّجريد إذن سبيل الاختزال والتّبسيط. ويتحقّق ذلك بالتّقليص من صور الإنجاز لأنّه كلّما نقص المنجز أو اختُزل زاد الشّمول وصعدنا سلّم التّجريد. وهو الغاية التي يحرص على تحقيقها اللّسانيّون التّنظيريّون لاستخلاص ذلك النّظام الشموليّ العامّ الذي يمكن أن يستوعب جلّ الألسنة.

ب-مفهوم الوظيفة وأهمّيتها في وصف تركيب الجملة:

سنطرح مجموعة من الأسئلة. والإجابة عنها يمكن أن توضّح لنا مفهوم الوظيفة وقيمتها في نظام الجملة التركيبيّ:

كيف تسند الوظيفة إلى وحدة لسانيّة ما؟ هل الوظائف النّحويّة هي وظائف تركيبيّة محضة تسند حسب الدّور التّركيبيّ للوحدات اللّغويّة داخل البنية أم هي وظائف دلاليّة تسند حسب دورها الدّلاليّ؟

لم نعثر في مصنّفات نحاتنا القدامى على مصطلح الوظيفة. لكنّ المفهوم كان حاضرا عندهم وهم يصوغون «نظريّة الإعراب» وقواعده، وقد عبّروا عنه بألفاظ موازية له أو مؤدّية إليه أو محيلة إلى شيء من لوازمه عندما صنّفوا المعاني النّحويّة (الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة)، وصنّفوا «الوظائف» في ضوء تلك المعاني فضبطوا المرفوعات والمنصوبات والمجرورات. أمّا إذا أرادوا أن يثبتوا وظيفة قسم من أقسام الكلم داخل الجملة، فإنّهم يتحدّثون عن العامل فيه أو معموله أو حالته الإعرابيّة وعلامة إعرابه أو متعلّقاته داخل حيّزه الإعرابيّ . إذن أنواع الوظائف حاضرة عند النّحاة العرب القدامى تحت خانة المعاني النّحويّة التي اقترحوها. (٣)

أمّا في اللّسانيّات الحديثة فقد أثار مارتينيه مصطلح الوظيفة النّحويّة Fonction grammaticale عندما تحدّث عن مفهوم اللّفظم monème ودوره داخل السلسلة المنطوقة أي داخل الجملة. واعتبر أنّ قيمة اللّفظم يحدّدها دوره التّركيبيّ الذي يلعبه في الجملة في علاقته بسائر اللّفاظم المكوّنة لها. وإدراك دور اللّفظم لا يتمّ في رأيه إلا بتمثّل مفهوم الوظيفة .

وقد عرّف مارتينيه الوظيفة بأنّها رابط معنويّ تركيبيّ يربط بين اللّفاظم داخل البنية اللغويّة. وتتحدّد وظيفة كلّ لفظم بما يعقده من علاقات بغيره من اللّفاظم داخل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

البنية نفسها (Martinet.١٩٨٥ :١٧١). فلا قيمة للّفظم عنده خارج التّركيب [٤] .

نلاحظ أنّنا إذا اعتمدنا معيار الدّلالة للحكم في وظائف اللّفاظم أو الوحدات اللّسانيّة وقعنا في مأزق شكليّ باعتبار أنّ النّحاة عوّلوا على البنية اللّفظيّة مقياسا أساسيّا لضبط الوظيفة. فالمكوّن المسبوق بواو الحال مثلا عدّوه حالا في محلّ نصب لذلك كان المكوّن «وقد سقط الظّلام» في قولنا:

أ- جئت وقد سقط الظّلامُ.

حالا رغم دلالته على الزّمان. وهو تصوّر أفضى باللّسانيّين إلى الفصل بين الوظائف التّركيبيّة من ناحية والوظائف الدّلاليّة والمنطقيّة وحتى التّداوليّة من ناحية ثانية (Lyons :١٩٧٠ :٢٦٣-٢٦٤). صحيح أنّ الدّلالة لها دور في التّعرّف إلى الوظيفة، لكنّ الأولويّة تبقى للدّور التّركيبيّ الذي تنهض به الوحدة اللسانيّة داخل البنية والذي يحقّق التّوازن المطلوب بين الشّكل والمعنى [٥] . فالفاعل في قولنا:

ب- خرق الثّوبُ المسمارَ.

هو الثّوب لأنّ علامة الإعراب اللفظيّة حسمت في ذلك. ويترتّب على ذلك اعتبار أنّ الوظيفة التّركيبيّة لا تتطابق دائما مع الوظيفة الدّلاليّة. لذلك اختار النّحاة الإعراب المقياس الأوّل لضبط الوظيفة لأنّ الدّلالة مكوّن مرن وقابل للتّأويل فلا معوّل عليه [٦] .

لكن هل الوظيفة النّحويّة خاصّة بقسم بعينه من أقسام الكلم فنقول مثلا إنّ الاسم فحسب هو الذي يستحقّ وظيفة ويحتلّ محلاّ إعرابيّا داخل البنية التي ينتمي إليها، أمّا الحرف فيحرم من هذا الدّور؟ هل إسناد الوظيفة يكون في الجملة للمكوّن الذي يحتلّ محلا إعرابيّا مستقلا؟ هل للمجرور مثلا وظيفة داخل الأبنية اللّغويّة باعتباره يحتلّ محلا إعرابيّا؟

في حقيقة الأمر لا يمكن أن نظفر من مدوّنة نحاتنا القدامى بتصوّر نظاميّ يقدّم حلولا لهذا الإشكال، ذلك أنّ بعض الحروف مثلا تُسنَد إليها وظيفة في بنية وتحرم منها في بنية أخرى وتُعتبر في حكم العنصر الزّائد الذي لا دور له سوى الرّبط أو تأكيد الدّلالة من قبيل «مِنْ» أو «اللام» الرّابطة بين جملة الشّرط وجملة الجواب... كما أنّ نحاتنا يسندون وظيفة للموصول الاسميّ ولا يسندون وظيفة إلى صلته ويعتبرون أنّه ليس لها محلّ من الإعراب، والحال أنّها هي وموصولها يشغلان محلا واحدا:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ج- جاء مَنْ رأيته البارحة.

فاعل صلة الموصول كما أنّهم لم يقدّموا تصوّرا شافيا لمسألة التّقدير ذلك أنّ التّقدير عندهم يُلجأ إليه لتفسير مسألة العمل أو ليحافظوا على سلامة بنية مّا حتى تبقى نظاميّة. لذلك أسندوا إلى العنصر المقدّر وظيفة من قبيل تقديرهم عنصرا مكمّلا للإسناد في الصّلة أو تقديرهم لأداة النّصب «حتّى» بعد حرف التّعليل، في حين لم يسندوا مثلا وظيفة إلى الموصوف المقدّر قبل الصّفة في نحو:

د- الضّارب جاء .

ذلك أنّ الأصل فيها: الرّجل الضّارب جاء (الأستراباذي. شرح الكافية: ٢/ ٢٨٤).

فهل يمكن أن نؤشّر وظيفة كلّ عنصر مقدّر ورد في البنية النّظريّة وغاب عن البنية المنجزة؟

ما نلاحظه أنّ النّحو العربيّ القديم أطنب في التّأشير للعناصر المقدّرة. وقد حدث هذا عندما أراد المعْرِبون تفسير تنوّع القراءات في مصنّفاتهم الخاصّة بإعراب القرآن [٧].

وقد عارض بعض دعاة التّيسير مسألة التّقدير واعتبروها من المسائل التي أخلّت بنظام العربيّة وعسّرت تعلّم هذه اللغة على النشء وعلى غير النّاطقين بها [٨]. في حين اعتبر الدّارسون العرب المعاصرون أنّ للتّقدير دورا هامّا في تحقيق توازن الظّواهر اللّغويّة وفي المحافظة على نظاميّتها. فقد نقد المجدوب معالجة دعاة التّيسير لمسألة التّقدير لأنّهم عدّوها من «المبادئ العامّة التي اعتمدها قرّاء التّراث النّحويّ لنقد مطابقته لمعطيات العربيّة» (المجدوب.١٩٩٨: ١٢٢-١٢٣). ودافع المتوكّل عن لجوء نحاتنا لهذه الظاهرة واعتبر التّقدير إجراء تأويليّا يسمح بالرّبط بين العمق والسّطح وبالتّقليص من صفة «عدم التّصاقب» بين المستوى البنيويّ الذي تمثّله البنية العميقة والمستويين التّمثيليّ والعلاقيّ الذي تمثّله البنية السّطحيّة [٩]. والتّصاقب بين البنيتيْن حسب رأيه هو «ما تستشرفه كلّ نظريّة لسانيّة تطمح إلى تحصيل أكبر قدر من الكفاية النّمطيّة داخل إطار نحو كلّيّ» (المتوكّل.٢٠٠٥: ١٩١).

٢- الوصف التركيبيّ التّقليدي وحدود كفاءته في ضبط الوظيفة النّحويّة:

إذن الكثير من الأبنية المنجزة شهدت عمليّات تحويل قبل خروجها للإنجاز. ونرجّح أنّ هذا يفسّر ما نجده من تردّد عند النّحاة القدامى في ضبط وظيفة بعض

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الوحدات اللّغويّة وتحديد دورها التّركيبيّ داخل البنية. لذلك قام التّحليل التّقليديّ للجمل عندهم على منهج وصفيّ تفسيريّ يراوح بين المستويات الدّالّة من الظّاهرة اللّغويّة لاستيعاب تلك التّغيّرات الحاصلة على مستوى الإنجاز. فحدّدوا وظائف الكلمات داخل الجملة حسب المعاني النّحويّة التي ضبطوها معرّفين بخصائص تلك الوحدات إعرابيّا واشتقاقيّا وتصريفيّا وحتى صوتميّا متنقّلين بين ثوابت النّظام ومتغيّراته. لنأخذ مثالين نوضّح بهما منهج إعراب النّحاة العرب: المثال الأوّل لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) والثاني لعلي رضا، وهو دارس معاصر:

المثال (١): قوله تعالى: «إِنَّمَا نحْنُ مُصْلِحُونَ» (البقرة:١١)

يقول العكبري: «مَا ههنا كافّة لـ «إنّ» عن العمل ، لأنّها هيّأتها للدّخول على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى، وهي إنّما عملت لاختصاصها بالاسم. وتفيد إنّما حصر الخبر فيما أسنِد إليه الخبر [...]. قوله نحنُ هو اسم مضمر منفصل مبنيّ على الضمّ. [...] وحُرّك آخرها لئلا يجتمع ساكنان، وضُمّت النّون لأنّ الكلمة ضمير مرفوع للمتكلّم ، فأشبهت التّاء في قُمت. وقيل ضُمّت لأنّ موضعها رفعٌ. وقيل النّون تشبه الواو، فحُرّكت بما يجانس الواو. ونحن ضمير المتكلّم ومن معه وتكون للاثنين والجماعة ويستعمله المتكلّم الواحد العظيم. وهو في موضع رفع بالابتداء. ومُصْلِحُونَ خبره.» (العكبري. التبيان في إعراب القرآن:٢٨-٢٩).

المثال (٢): قول الشّاعر مَضّاض بن عمرو الجرهميّ: [الطّويل]

كـأنْ لم يكنْ بين الحُجونِ إلى الصّفـا أنيـسٌ، ولم يَسْمَرْ بمكّـةَ سـامرُ

يقول علي رضا: «(كأنْ) حرفٌ مشبّه بالفعل مخفّفٌ، واسمه ضمير الشّأن محذوف، والتقدير كأنّه، أي الحال والشّأن. (يكنْ) فعل مضارع ناقص مجزوم. (بين) ظرف مكان منصوب متعلّق بخبر (يكن) المحذوف والمتقدّم على اسمه. (إلى الصّفا) جارّ ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من الحجون، والتّقدير ممتدّا إلى الصّفا. (أنيسٌ) اسم يكنْ مرفوع [...] وجملة (لم يكنْ) في محلّ رفع خبر كأنْ المخفّفة» (رضا. المرجع في اللّغة العربيّة:٣١٥-٣١٦).

نلاحظ أنّ في إعراب العكبري للآية وإعراب علي رضا للبيت الشّعريّ جمعًا بين الوصف والتّفسير وربطا بين المستويات التّركيبيّة والدّلاليّة والصّرفيّة والصّوتميّة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وترتّب على ذلك أن صار الوصف شموليّا بل تركيبيّا أحيانا لا يفصل بين مستوى وآخر. وهو أمر قد يعقّد المعطيات اللّغويّة.

إذن انطلاقا ممّا سبق من ملاحظات وممّا استقرأناه من نماذج أخرى من كتب الإعراب نرى أنّ مآخذ الوصف الأفقيّ التّقليديّ الذي اعتمده النّحاة القدامى لوصف تركيب الجملة وضبط وظائف وحداتها عديدة نحصرها في النّقاط التالية:

أوّلا: هو وصف يتناول بنية الجملة باعتبارها مجموعة من الوحدات اللّسانيّة المتعاقبة دون مراعاة في أغلب الأحيان للتّرابط البنيويّ الحاصل بين تلك الوحدات.

ثانيا: هو وصف لا يمكن أن يتوقّع الممكن التّحقّق من الأبنية لأنّه وصف مشدود أكثر إلى تفسير الأبنية المنجزة. لذلك فهو قاصر في رأينا عن تحقيق مطلب التّجريد.

ثالثا: هو وصف يحرم بعض المكوّنات من دورها الدّلاليّ ويعتبرها لا تحتلّ محلاّت إعرابيّة داخل بنية الجملة.

رابعا: هو وصف يطنب في التّقدير والحذف دون أن يكون هذا إجراء نظاميّا يسيّر كلّ الظّواهر الموصوفة.

خامسا: هو وصف لم يحسم في انتماء بعض المكوّنات وفي تحديد موقعها من بنية الإسناد أو من البنية العامليّة التي تنتمي إليها، أي إنّه وصف لا يمكّننا من الحسم في شكل التّرابطات الحاصلة بين مكوّنات الجملة.

سادسا: هو وصف يعقّد المعطيات ما دام يعتمد على التّركيب والتّكثيف لا على الاختزال والتّجريد. فهو يجمع المعطيات التّركيبيّة والدّلاليّة والاشتقاقيّة التّصريفيّة والصّوتميّة في موضع واحد دون فصل. كما أنّه يفسّر ثوابت نظام الوسم ومتغيّراته في الوقت نفسه.

٣- قيمة طرق التّمثيل التركيبيّ التي اقترحتها أهمّ المناويل اللسانيّة الحديثة:

التّحليل الخطّي الذي ينظر إلى الجملة من حيث هي مجموعة من الوحدات اللّسانيّة المتتابعة والمنظّمة تنظيما خطّيّا ordre linéaire ليس طريقة النّحاة العرب فحسب في تحليل تركيب الجملة، وإنّما هو طريقة النّحو الأوروبيّ التقليديّ التي سادت الدّراسات الإعرابيّة لقرون طويلة [١٠]. لكن مع تطوّر المناهج والتّصوّرات في مجال

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

علوم اللغة في أوروبا وأمريكا في النّصف الأوّل من القرن العشرين تطوّرت طرق وصف تركيب الأبنية اللّغويّة وتمثيلها. واقتُرحت في الغرض فرضيّات وصيغت مناويل إجرائيّة تحاول استيعاب أكبر قدر من الألسنة وصفا وتفسيرا لا سيّما على المستوى التركيبيّ. ونعتقد أنّه يمكن أن نظفر من تلك المناويل والنّظريّات اللسانيّة الحديثة ببعض المبادئ التي تقدّم تصوّرا أوضح وطريقةً أكفأ لوصف مكوّنات الجمل وشكلنة العلاقات بين تلك المكوّنات. الأمر يتعلّق بمنوالين أساسيّين: الأوّل هو المنوال التّعلّقيّ Dependency Model الذي اقترحته البنيويّة الوظيفيّة الأوروبيّة وعلى رأسها لوسيان تنيار (Tesnière.١٩٨٨). أمّا الثاني فهو المنوال المكوّنيّ Constituency Model المقترح من قبل البنيويّة الأمريكيّة ممثّلة خاصّة في بلومفيلد (Bloomfield.١٩٣٣) وهوكات (Hockett ١٩٥٨). وسنهتمّ في هذا البحث بمنوال المكوّنات المباشرة الذي ظهر مع بلومفيلد ومن والاه من التّوزيعيّين، باعتباره المنوال الذي أفادت منه التجربة التونسيّة إفادة مباشرة كما سنبيّن.

يقضي تصوّر بلومفيلد بأنْ تشتغل الوحدات اللّسانيّة في شكل مركّبات متعالقة يعمل بعضها في البعض الآخر حسب مستويات بدءا بالمستوى الأعلى وصولا إلى المستوى الأدنى. «وعليه، لم تعد الجملة في هذا الاتّجاه سلسلة خطّيّة بسيطة، بل إنّها تبدو في شكل هرميّ ، قاعدته الجملة (ج) [...]، يتمّ تقطيع الجملة إلى وحداتها الكلاميّة (أي مكوّناتها المباشرة) عن طريق استبدال كلّ مكوّن بأصغر وحدة ترادفه وتؤدّي معناه حتى يتحصّل في الأخير على أصغر مورفيم لا يدلّ على معنى بحيث لا يمكن تجزيئه مرّة أخرى» (العلوي. ٢٠٠٤: ٣٦). ففي قولنا: «خرج الرّجل في الصّباح» يمكننا تمثيل مكوّنات هذه الجملة حسب تصوّر التوزيعيّين كالتّالي:

<table dir="rtl">
<tr><td rowspan="2"></td><td rowspan="2">الـــ</td><td rowspan="2">رجـــل</td><td></td><td>الـــ</td><td>صباح</td></tr>
<tr><td>في</td><td colspan="2">الـــصّباح</td></tr>
<tr><td>خـــرج</td><td colspan="2">الـــرّجـــل</td><td colspan="2">فـــي الـــصّباح</td></tr>
<tr><td colspan="5">خـــرج الـــرّجـــل فـــي الـــصّباح</td></tr>
</table>

وتطوّر منوال المكوّنات وتوضّح أكثر مع هاريس Harris عندما أضاف، في مقال

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

له صدر سنة ١٩٥٢ تحت عنوان « Transformer grammar »، رموزا للمقولات النّحويّة Catégories grammaticales داخل المكوّنات القابلة للتّمثيل. ثمّ زاد تشومسكي هذا المنوال عمقا تجريديّا بإدخال الصّياغة الرّياضيّة على تمثيله الشّجريّ طامحا إلى استيعاب الأبنية المنجزة والممكنة وإضفاء بعد كونيّ عليه.

لنقارن بين التّمثيل الخطيّ والتّمثيل البنيويّ لجملة من اللّسان الإنجليزي:

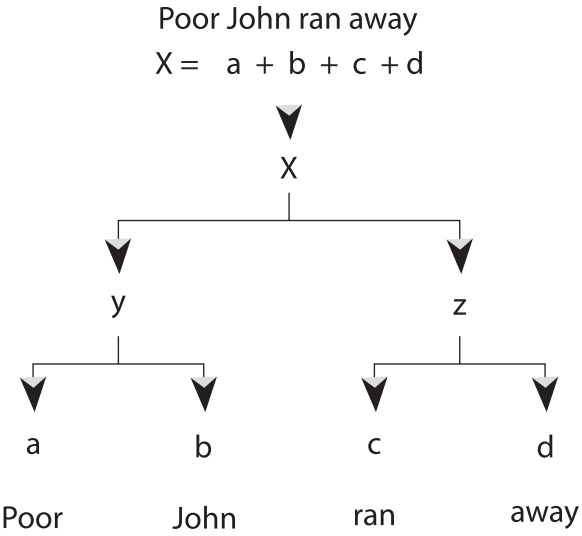

إنّ منوال المكوّنات المباشرة التوزيعيّ البنيويّ،كما صاغه بلومفيلد وطوّره هاريس وتشومسكي وغيرهما، يمكّننا من إعادة كتابة مكوّنات الأبنية وتمثيل المركّبات الاسميّة والفعليّة والحرفيّة داخلها ومن فهم كيفيّة اشتغال الوحدات اللّغويّة تركيبيّا فهما دقيقا [١١]. فما ورد في النظريّة البنيويّة التوزيعيّة من مبادئ تفسّر اشتغال المكوّنات يسمح في رأينا بتحقيق بعض الأهداف التي تُعدّ من صميم التّجريد. أهمّ هذه الأهداف:

أوّلا: الحصول على منهج مختزل ومبسّط ومجرّد يعيد كتابة كيفيّة تعالق الوحدات اللّسانيّة في ما بينها داخل البنية اللّغويّة على نحو يفضي إلى تحقيق فهم دقيق لمفهوم «الإعراب البنيويّ».

ثانيا: تجاوز الاختلاف الحاصل في نظام الوسم اللّفظيّ بين الألسنة البشريّة واستبدال هذا الفهم الشّكليّ بتصوّر مجرّد يقوم على اعتبار أنّ المكوّنات تقترن في بينها اقترانا معنويّا قبل كلّ شيء يحقّق نظريّة «المواضع».

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ثالثا: تفسير المتحقّق من الأبنية والممكن التّحقّق. ذلك أنّ كفاءة تمثيل مّا مشروطة بقدرته على الاختزال والتّجريد لتحقيق «كفاءة نمطيّة» والوصول إلى مطلب «الكونيّة».

٤- مساهمة تجربة الجامعة التونسيّة في تطوير طرق التمثيل التركيبيّ للجملة في نظام العربيّة:

إذن حصلت طفرة منهجيّة في وصف تركيب الجملة بداية من توزيعيّة بلومفيلد. وهو وصف بنيويّ ينظر في الجملة باعتبارها مجموعة متناسقة من الأبنية الفرعيّة داخل بنية واحدة. وقد ازداد هذا المنوال الواصف تماسكا عندما وجد عناية من هاريس وتشومسكي فنقد وعُدّل ليصبح منوالا له كفاءة وصفيّة مقبولة، وليكون قادرا على تجاوز ضعف التمثيلات الخطيّة التي بنت عليها الأنحاء التقليديّة تصوّرها لمكونات الجملة.

وقد وجد هذا التّصوّر صدى في بعض الجامعات العربيّة في الثّمانينات من القرن الماضي [١٢]. وقد اعتبره الدّارسون في تلك الجامعات تصوّرا أعلى تجريدا من تصوّر النّحاة القدامى لأنّه يحقّق الكثير من المزايا. وقد اهتمّ به الجامعيّون والباحثون في تونس وتناولوه بالتصرّف والتعديل حتى يستجيب أكثر لخصوصيّات اللسان العربيّ ويكون قادرا على استيعاب أكثر الأبنية تعقيدا. وقد تزعّم هذا المشروع الأستاذ عبد القادر المهيري ومجموعة من أساتذة كليّات الآداب والإنسانيّات بمنوبة و٩أفريل وسوسة... واجتهد هؤلاء في تجريد القواعد التركيبيّة لضبط المكوّنات المباشرة لبنية الجملة العربيّة ووصف المركّبات الاسميّة والفعليّة والحرفيّة وتوزيعها داخل تلك المكوّنات. فانطلقوا من القواعد الثلاث التّالية [١٣]:

أ- أنّ بنية الجملة قابلة للتّفكيك والتحليل إلى أجزاء هي المكوّنات.

ب- أنّ كلّ نوع من المكوّنات يؤدّي وظيفة تساهم في دلالة البنية.

ج- أنّ مكوّنات كلّ بنية ترتبط ببعضها البعض بعلاقات تخدم وحدة تلك البنية.

وقد ترتّب على هذه القواعد اعتبار كلّ مكوّن يشغل محلّ الرّفع أو النّصب يمثّل المكوّنات المباشرة للجملة وينخرط ضمن المستوى الأوّل [١٤]. وما يتفرّع عن تلك المكوّنات يوزّع إلى مكوّنات فرعيّة قابلة للتّحليل حسب درجة تركيبها. وهذا يعني أن تتوزّع المكوّنات المباشرة في الجملة الفعليّة مثلا على الشكل التالي:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

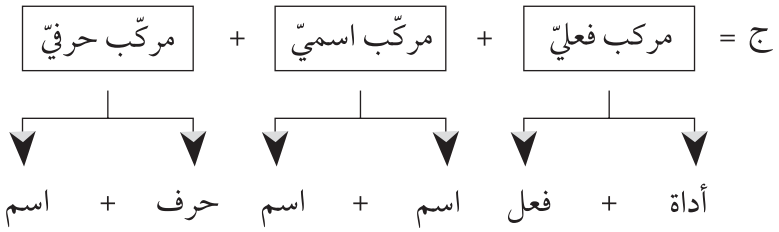

وبذلك نتجاوز وسم العمل باللّفظ إلى وسمه بالمعنى، أي إلى مفهوم الإعراب الموضعي أو الإعراب المحلّيّ الذي «لا يقع في حقيقته بين الألفاظ، وإنّما يقع بين المحلاّت في البنية الإعرابيّة المجرّدة» (الشّريف.٢٠٠٢ : ٧٥٣). وهذا التصوّر اشتغل بعض الدّارسين العرب على إثباته. فاعتبر علي المعيوف أنّ مفهوم الموضع، كما فهمه من كتاب سيبويه، هو مفهوم ذهنيّ يستوعب ذلك «البناء التركيبيّ للجملة العربيّة بنوعيها الاسميّة والفعليّة» وأنّ نظام الكلم في اللسان العربيّ هو نظام المواضع والمحلاّت وليس نظام الكلمات فيه المنجز وفيه الممكن والمحتمل(معيوف. ٢٠١٠). وتبعا لذلك تتكون الجملة الفعليّة مثلا من بنية تحقّقها عناصر متعالقة موزّعة حسب مفهوميْ العمل الإعرابيّ والمحلّ (أو الموضع) :

فعل عامل + معمول١ (في محلّ رفع) + معمول٢ (في محلّ نصب)

ويمكن أن نقدّم مثالين لتبسيط خصائص التحليل التركيبيّ النحويّ حسب المستويات المعتمد في الجامعات والمدارس التّونسيّة [١٥] :

<table dir="rtl">
<tr><td rowspan="4">نــحنُ</td><td rowspan="3">في</td><td rowspan="2">القـرنِ</td><td>الحادي</td><td>و</td><td>العشرينَ</td></tr>
<tr><td>معطوف عليه</td><td>أداة</td><td>معطوف</td></tr>
<tr><td rowspan="2">منعوت</td><td colspan="3" rowspan="2">نــعت: مـركب عطــفي</td></tr>
<tr><td>جار</td><td colspan="2">مجــرور: مــركب نعــتي</td></tr>
<tr><td>مبتدأ: مفردة</td><td colspan="5">خــبر: مــركّب بـالجــرّ</td></tr>
<tr><td colspan="6">جمــلة اسمــيّة بسيطــة</td></tr>
</table>

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

<table>
<tr><td rowspan="6">فعل</td><td rowspan="5">بلغني</td><td>أنّ</td><td>جميلةَ</td><td>المغنّيةَ</td><td>دعتْ</td><td>Ø</td><td>آذنتَها</td><td>ذاتَ</td><td>يـوم</td></tr>
<tr><td>منعوت</td><td>نعت</td><td>فعل</td><td>فاعل</td><td colspan="3">مف به: مركب إضافيّ</td><td colspan="2">مف فيه للزّمان: مركب إضافي</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="2">مبتدأ: مركب نعتيّ</td><td colspan="5">خبر: مركب إسنادي فعليّ</td></tr>
<tr><td colspan="2">حرف موصول</td><td colspan="6">صلته: مركب إسناديّ اسمي</td></tr>
<tr><td>مفعول به</td><td colspan="8">فاعل: مركب موصولي حرفي</td></tr>
<tr><td colspan="9">جمـلة فعليّـــة مركّـــبة</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>مضاف</td><td>مضاف إليه</td><td>مضاف</td><td>مضاف إليه</td></tr>
</table>

ما يلفت انتباهنا من طريقة التّمثيل هذه هو التّخلّص من التّركيب والتّداخل والتعقيد الذي يميّز الوصف التقليديّ. فلا أثر للإشارات المتّصلة بعلامات الإعراب ولصور حضورها ولا أثر لذكر أقسام الكلم ولا لأصنافها الفرعيّة (ضمير أو ظرف أو اسم إشارة... إذا كانت الوحدة الموصوفة اسما) ولا أثر لسمات الاسم المقوليّة ولعلامات الوسم المطابقيّ ولا لمقولات الأفعال. بل غاية التّمثيل هي الانطلاق من ضبط المكوّنات المباشرة الموضّحة لـ «الوظائف الأوّليّة» وللشّكل التركيبيّ الأساسيّ للجملة ثمّ تحديد الشكل النّحويّ لكلّ مكوّن (مفردة أو مركّبة).

فالوصف البنيويّ القائم على نظام المكوّنات وعلى النّحو الذي بلوره الجامعيّون التّونسيّون اعتمد المقولات البنيوية ممثلة في مفهوم المركبات كما اعتمد المقولات الوظيفية بالاشتغال على مفهوم الوظائف والعلاقات التركيبية داخل بنية الجملة. وعموما يمكن استخلاص خصائص هذا المنوال التوزيعيّ البنيويّ المعدّل في النقاط التالية:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أوّلا: هذا الوصف يستوعب مفهوم الاستبدال المعجميّ ويجرّد الاستعمال. نجد صدى لهذا التّصوّر عند سوسير عندما شبّه اللغة بلعبة الشطرنج واعتبر أنّ التّغيير الذي يصيب مظهر القطعة لا يؤثّر في قيمتها ودورها داخل اللّعبة. وهذا التّصوّر يمكن أن يستوعبه مفهوم البنية غير المعجّمة. ذلك أنّ البنية النّظريّة الواحدة تنجزها ما لا نهاية من الأبنية دون أن يؤثّر ذلك في سلامتها. وقد تسمح فرضيّة «الاستبدال المركّب» باستبدال المفرد بـ «مجموعة من الألفاظ». فالبنيتان (أ) و(ب):

أ-	أكل	الفتى	الطّعام
ب-	لم يأكل	هذا الفتى الجائعُ	ما وجده في الثلاجة
	فعل	**فاعل**	**مفعول به**

متماثلتان بنيويّا رغم اختلاف درجة تركيب مكوّناتها الدّاخليّة واختلاف دلالتهما وما دامتا تحقّقان البنية النّحويّة المجرّدة نفسها. فمعيار صواب البنية لم يعد مرتبطا بما تنهض به الوحدات داخلها من أدوار دلاليّة بل الأوّليّة للتّركيب [١٦]، ذلك أنّ «البنية النّحويّة ليست بالضّرورة تشكّلها اللّفظيّ» (الشّريف.٢٠٠٢ :٢٦٧). كما أنّ التّحليل البنيويّ لا يؤشّر للاختلافات اللّفظيّة والمقوليّة فلا يهتمّ مثلا بتفسير خروج الكلمات عن أصل إعرابها أو خروجها عن قواعد الوسم المطابقيّ لأنّه تصوّر أعلى تجريدا من الإنجاز. فلا فرقَ نظريّا بين «زيدٌ جاء» و«الزيدون جاؤوا» و«الهندات جئن» لأنّ هذه الأبنية تعود إلى بنية نظريّة واحدة مشكلنة يمثّلها نمط (مبتدأ+ خبر) ولا يفرّق أيضا بين «امرأة مُرضع» و«امرأة مُرضعة».

ثانيا: الأشكال النّظريّة التي يوفّرها منوال التّمثيل البنيويّ تستوعب المقاصد التّداوليّة وتستوعب أيضا أعمالا لغويّة متنوّعة وأبنية منجزة منها غير محدودة. ذلك أنّ الشّكل النّحويّ الواحد ينجَز إخبارا واستفهاما وشرطا. فالشكل النّظريّ (مفعول+ فعل+ فاعل) يتحقّق بـعدّة صور للإنجاز من نحو:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

زيدا ضربتُ ⟵ إخبار.
مَنْ ضربَ زيدٌ؟ ⟵ استفهام.
أيّا تضربْ أضربْ ⟵ شرط.

وهذا يعدّ في تقديرنا من أقوى المظاهر الدّالّة على كفاءة هذا المنوال التّمثيليّ نمطيّا ونفسيّا وتداوليّا.

ثالثا: يمكّننا التّمثيل البنيويّ من الحسم في شكل التّرابطات البنيويّة القائمة بين المكوّنات الدّاخليّة للجملة. ففي قولنا: «بلغني أنّ جميلة المغنّية دعت آذنتَها ذات يوم». يكون المكوّن «ذات يوم» مرتبطا تركيبيّا مباشرة بالفعل «دعا» ومعمولا ثانيا له هو، لا للفعل «بلغ». وهذا التّمييز يوفّره منهج التّوزيع البنيويّ بواسطة منوال المكوّنات المباشرة الذي يوزّع بنية الجملة إلى مركّبات يحتلّ كلّ واحد منها محلاّ إعرابيّا ثمّ يكون قابلا للتّحليل إلى مكوّنات أصغر في المستوى التّالي. ويكون هذا المنهج حاسما كذلك في بعض الأبنية التي تطرح فرضيّات مختلفة وتكون معطاة للتّأويل من قبيل تمييز أصناف بعض الوظائف وإعادة توزيعها كتمييز حال النّسبة من حال المفرد والفصل بين تمييز النّسبة وتمييز الذات.

رابعا: الوصف البنيويّ يوظّف مفهوميْ الحذف والتّقدير لأنّه منوال يبحث عن المحافظة على توازن الظّواهر اللّغويّة وثبات أصولها، ذلك أنّ هوكات أراد بهذا التّمثيل تحقيق أكبر قدر من «التّصاقب» أو التّوافق بين النظريّ والمنجز [١٧].

إنّ المنوال التمثيليّ الذي سعى الجامعيّون في تونس إلى صياغته لوصف تركيب الجملة العربيّة إذن هو منوال بنيويّ توزيعيّ معدّل استثمروا فيه مكتسبات المناويل والنّظريّات اللسانيّة الحديثة. وهو في رأينا منوال متماسك نظريّا إلى حدّ كبير لأنّه يستند إلى أسس نظريّة حديثة ومتينة وإلى بعض مقاييس نظام العربيّة في باب الإعراب وباب المعاني النّحويّة. وهو قابل للتحقّق الاختباريّ في نظام العربيّة باعتباره لا يتعارض مع معطيات ذلك النّظام وخصوصيّاته. ولا شكّ أنّ أفضل منوال هو «المنوال الذي يسمح بتفسير وقائع اختباريّة أكثر مع احترام نفس الشّروط المنطقيّة» (المجدوب.١٩٩٨: ١٢٨). لذلك فإنّ وجود الثغرات المنهجيّة والإجرائيّة في المنوال، أيّ منوال، سيكون أمرا طبيعيّا.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٥- مظاهر قصور التّمثيل البنيويّ وحدود كفاءته الوصفيّة والتفسيريّة:

نرى أنّ ثغرات التّمثيل بالصّناديق تتّصل بمستويين: مستوى دلاليّ مصطلحيّ ومستوى ثان تركيبيّ.

فالتّمثيل البنيويّ لا يؤشّر لبعض الوحدات اللّسانيّة ولا يسند إليها أيّ دور تركيبيّ من قبيل نون التّوكيد الخفيفة والثّقيلة. كما أنّ هذا التّمثيل لم يحسم في الأدوار التّركيبيّة ولا الدّلاليّة لبعض المكوّنات الدّاخليّة نذكر من ذلك ثلاثة مواضع: الأوّل حين يكتفي أساتذتنا في الجامعة بالإشارة إلى خاصّيّة تبعيّة مكوّن لمكوّن سابق، فوسموا الثّاني بـ «المتعلّق به»، نجد ذلك في باب المركّب بواو الحال والمركّب بالحصر والمركّب الفعلي بالأداة... و «التّعلّق» لفظ غير دقيق لأنّه لا يؤدّي المقصد. الموضع الثاني كان عندما وسموا معمول اسم التّفضيل القائم مقام الفعل بـ «المفضّل عليه»، وهو مصطلح لا يتطابق مع الخصائص النّظريّة للمركّب شبه الإسناديّ وطبيعة مكوّناته [١٨]. الموضع الثالث يتعلّق بوظيفة «مفعول الشرط» التي أوجدها أساتذتنا لتحديد وظيفة جملة الشّرط المبدوءة بأحد حرفيْ الشرط. وهي وظيفة لا أثر لها في التّراث النّحويّ [١٩].

هذه بعض المآخذ المتّصلة بالجانب المصطلحيّ ونراها أكثر من ذلك لكنّها قابلة للمعالجة والتّدارك. ونعتقد أنّ الإشكالات المتّصلة بالمستوى التّركيبيّ أكثر عمقا وخطرا لأنّها تتّصل بمتصّور الجملة وحدودها وبمفهوم الإسناد. فما جلب انتباهنا أنّ بعض الأبنية تنطوي على مصاعب في التمثيل لها بالصّناديق مثل تحليل بنية جملة الشرط من نمط (إنْ تفعلْ أفعلْ وأفعلْ). فالنّواة الإسناديّة الأولى الأصليّة لا تقبل أن تكون مركّبا عطفيّا، لذلك من المفترض أن تكون هذه البنية جملتين على تقدير الشّرط مع جملة الجزاء الثانية. الأمر نفسه حاصل ببنيتيْ التّنازع والاشتغال. ذلك أنّ المحلّ المتنازع عليه مثلا لا يقبل إلاّ أن يدخل في بنية إعرابيّة واحدة ويحتلّ محلاّ واحدا حسب مبادئ الإعراب كما صاغها النّحاة القدامى. وحتّى التّقدير لم يقدّم إجابات شافية لتفسير هاتين البنيتين. وهذا أفضى إلى تردّد بعض الدّارسين المعاصرين في نسبة بنية التّنازع: هل هي جملة واحدة أم جملتان [٢٠] (الهيشري.٢٠٠٣: ٢٢٣-٢٣١) و(عاشور.٢٠٠٤: ٥٠٨-٥١٤). كما أنّ نعتبر أنّ التّمثيل بالصّناديق قاصر عن تمثيل المركّبات الواقعة بين مكوّنين ينتميان إلى مركّب سابق يحتلّ محلاّ إعرابيّا مستقلاّ.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

واضطرّ الدّارسون إلى التّمثيل لها بخطوط متقطّعة تؤشّر لانتماء متضمَّنٍ [٢١].

ونعتقد أنّ الإشكال الذي يقف عائقا دون تحقيق مناويل التمثيل التركيبيّ كفاءة وصفيّة وتفسيريّة عالية تستوعب كلّ الألسنة هو إشكال «البنية». فـ«نحن في نهاية الأمر محتاجون إلى قاعدة متينة تتجاوز الخصوصيّات النّوعيّة للألسنة نتّخذها أساسا للمقارنة والقراءة والتّأويل الصّحيح، وهو جوهر حاجتنا وافتقارنا إلى نظريّة عامّة حول بنية الألسنة» (المجدوب.١٩٩٨: ١٢٩). وفي حال الحصول على تصوّر منطقيّ وشامل ومتماسك حول الألسنة يمكن أن نظفر بمنوال ذي طابع إجرائيّ من حيث هو «بنية مجرّدة تشتمل على مكوّنات محدودة العدد قائمة على جملة من الارتباطات المتجانسة» (م. ن: ١٣٠)

٦- هل نحن في حاجة إلى تحديث طرق التّمثيل التّركيبيّ لإعراب الجملة العربيّة:

هذا السؤال يدفعنا إلى طرح أسئلة أخرى: هل يمكن لهذه المبادئ التي يعتمدها منوال المكوّنات والتّمثيل بالصّناديق أو بغيرها أن تلائم معطيات اللّسان العربيّ ومقاييس نظريّة الإعراب فيه؟ هل يحقّق هذا المنوال الكفاءة النّمطيّة التي يبحث عنها العلماء في الألسنة؟ هل عسر التمثيل التوزيعيّ البنيويّ لبعض الأبنية يُعزى إلى غموض في البنية ذاتها أم إلى خلل في النّظام أم إلى قصور في تمثّلنا للقواعد اللّغويّة والتّصوّرات؟

نحن لا ندّعي أنّ طريقة التّحليل البنيويّ بالصّناديق، أو بالتشجير أو بالتقويس أو بغيرها من طرائق التّمثيل التّركيبيّة الشكليّة الأصليّة أو المعدّلة، تعدّ المنوال الأكفأ لوصف الجملة العربيّة وتفسير كيفيّة اشتغال مكوّناتها الدّاخليّة. الأهمّ في رأينا أن نحاول تجديد مناهج تحليلنا ووصفنا وتفسيرنا لبنية الجملة العربيّة ومكوناتها الفرعيّة.

نحن نعتبر أنّ ما قام به أساتذتنا في الجامعة التّونسيّة من اجتهادات للتّعريف بالتّمثيلات البنيويّة وتفسيرها وتيسيرها وتطبيقها في إطار ما يسمّى بـ«اللّسانيّات التّطبيقيّة» أمرٌ مسبوق في البلاد العربيّة. وقد أصابت اجتهاداتهم في جلّ المواضع، وأخطأت أحيانا لعدم وجود ما يرفدها نظريّا في التّراث النّحويّ العربيّ بالنّظر إلى

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الاختلافات الموجودة بين الألسنة من حيث الطبيعة التّركيبيّة والصّرفيّة ومن حيث الأصول والمنطلقات النّظريّة. لذلك يجب أن ننطلق من واقعنا اللّغويّ ونضعه في محاورة مع علوم الغرب اللّسانيّة، فننظر في حدود حاجتنا إلى طريقة تحليل مشكلن تفوق كفاءته الوصفيّة والتفسيريّة ما استقرّ بالتّحليل التّقليديّ قصد تطوير مناهجنا في وصف نظام العربيّة وتحديث بعض المفاهيم. فنحن، وعلى رأي أستاذنا صلاح الدّين الشريف، «وفي جميع الحالات، نأخذ من رأي القدماء ما وافق إجماع المحدثين من اللّسانيّين، فنجعله مرجعنا الأوّل، ما لم يكن الأخذ به مُغلِقا لباب المزيد من التّقدّم» (الشريف.٢٠٠٩: ٣١).

إنّ علماء اللّسان في أوروبا وأمريكا عندما أعادوا قراءة المناهج التّقليديّة الواصفة للغتهم وجدّدوا بعض المفاهيم حصلوا على نتائج هامّة وارتقوا درجات هامّة في التّجريد.

خاتمة:

اخترنا في هذا البحث الاشتغال على مسألة الوصف التركيبيّ للأبنية اللّغويّة وما تطرحه من قضايا. ورأينا أنّ التراث النّحويّ العربيّ قدّم تصوّرا نظاميّا في هذا الشّأن. لكنّنا وقفنا على بعض مظاهر قصوره عن وصف تركيب الجملة العربيّة وصفا دقيقا يمكن أن يرتقي إلى درجة عالية من التجريد ويمكّن من تمثّل خصائص الجملة تركيبيّا. واعتبرنا أنّ ما قدّمته المناويل والنّظريّات اللسانيّة الغربيّة الحديثة يمكن أن يفيدنا في إعادة قراءة تراثنا النّحويّ وفي الحصول على تصوّر يحقّق كفاءة وصفيّة وتفسيريّة أقوى في الغرض. فسعينا إلى إثبات نجاعة المنوال المكوّنيّ على النّحو الذي صاغته البنيوية التوزيعيّة الأمريكيّة في الوصف التركيبيّ وعدّلته توليديّة تشومسكي. واعتبرنا أنّ المشروع الذي تبنته الجامعة التّونسيّة اعتمادا على ذلك المنوال منذ أواخر الثّمانينات حقّق نجاحا لافتا على مستوى الوصف التركيبيّ للأبنية اللغويّة والتّمثيل لها حسب مقاييس العربيّة في انتظار المزيد من التّدقيق والمراجعة لا سيما على مستوى الحسم في بعض أصناف المركّبات والوظائف ومفهومي الحذف والتّقدير... حتى تكون دقّة الإجراء رافدا لزيادة التّجريد. وهذا يؤكّد الحاجة إلى تنظيم ورشات تطبيقيّة في بعض الجامعات العربيّة وفي مخابر البحث تنظر في أهمّ الإشكالات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

للحصول على تصوّر متفق عليه ومتناسق ومناسب لأصول النّحو العربيّ سواء باعتماد طريقة التّمثيل بالصّناديق أو بالتّشجير أو بغيرها من الطّرق الحديثة.

إنّ النّحو العربيّ هو نحو إجرائيّ بالدّرجة الأولى، لكنّه لم يخل من تجريد في عدّة أبواب. وهو تجريد واقع بدرجات متفاوتة. أمّا الدّرس اللسانيّ المعاصر فقد ارتقى إلى أعلى درجات التّجريد وصار أصحابه يبحثون عن الكليّات في إطار مشروع كونيّ، إلا أنّها تبقى في كلّ الأحوال «كلّيّات نسبيّة» ما دام لكلّ لسان خصوصيّاته[٢٢]، وما دام المنوال، أيّ منوال، لا يمكن أن يستوعب، اختباريّا، كلّ الألسنة لأنّ له حدودا هي حدود كلّ صناعة تعالج الطبيعيّ من الظّواهر وتحاول السيطرة عليه لكنّه يخرج عنها في كلّ مرّة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الإحالات والحواشي:

١ – هو شارل فرنسيس هوكات Hockett Charles Francis (١٩١٦–٢٠٠٠) وهو عالم أنثروبولوجيا ولسانيّ إنجليزي أمريكي ينتمي إلى التيّار البنيويّ .

٢ – هذه الأبنية الكامنة في الذّهن تشكّل ما سمّاه التوليديّون «نحوا ضمنيّا».

٣ – نلاحظ أنّ ما اقترحه النّحاة من مصطلحات تعبّر عن مفهوم الوظائف ضمن صِنافة المعاني النحويّة الثلاثة شهد تطوّرا مثل وظيفة الخبر. وقد عبّر سيبويه عن وظيفة الخبر بمصطلحات مختلفة كالحديث والمتحدّث به وأهمّها المبنيّ عليه وهو أكثرها تواترا في الكتاب. يقول: «فالابتداء لا يكون إلاّ بمبنيّ عليه. فالمبتدأ الأوّل والمبنيّ عليه ما بعده فهو مسند و مسند إليه» (سيبويه. الكتاب:٢/ ١٢٦).

٤ – هذا التّصوّر الذي يثبت أهميّة التركيب عند مارتينيه سبقه إليه البنيويّون بدءا بسوسير عندما تحدّث عن مفهوميْ النّظام والقيمة Valeur وتنيار عندما تحدّث عن مفهوم الإعراب الحركيّ
(Syntaxe dynamiqueTesnière.1988 :49-50) .

٥– ذهب هوكات Hockett إلى اعتبار الوظيفة التّركيبيّة تستوعب سائر أنواع الوظائف (Hockett.1958).

٦– يعتمد النّحاة قرينة العلامة الإعرابيّة في المقام الأوّل لضبط الوظيفة النّحويّة ثمّ قرينة الرّتبة ثم القرينة التصريفيّة ويتركون القرينة الدّلاليّة آخر قرينة يعتدّ بها لأنّها قرينة تأويليّة مرنة.

٧ – نذكر على سبيل المثال كتاب «البيان في غريب إعراب القرآن» لأبي البركات بن الأنباري (ت٥٧٧ هـ) وكتاب «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبري (ت٦١٦ هـ) الذي ركّز فيه صاحبه على الآيات التي اختلف في إعرابها النّحاة والمفسّرون. نذكر على سبيل المثال قوله تعالى: «سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا» (النّور:١) فقد قرئت «سورة» بالرّفع والنّصب والإعرابان قد أجرِيا على التّقدير: تقدير «هذه» عند الرّفع وتقدير «أنزلنا» عند النّصب حسب مفهوم الاشتغال (العكبري: التبيان...٩٦٣).

٨– وصل الأمر إلى تهكّم عبد الرّحمان أيّوب من اعتماد العرب التّقدير في إعرابهم للجمل. يقول: «ونحن حين نرفض نظريّة التّقدير نرفضها لعدم واقعيّتها هذه، فالكلمة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التي يلحظها النّحويّ أو يقدّرها ليست بكلمة على الإطلاق. والحركة التي يتصوّرها في آخرها ليست بحركة. والنّحاة في هذا كمن يتخيّل وجود الطّلاب فيعقد امتحانا ويوزّع كرّاسات الإجابة وأوراق الأسئلة لمجرّد هذا الخيال.» (أيّوب. دراسات نقديّة في النّحو العربيّ:٥٢). وقد أسف محمد صلاح الدّين الشّريف لانحسار الدّرس النحويّ العربيّ في النّصف الأوّل من القرن الماضي ووقوع أسلافه الزّاعمين للتّيسير في أوهام التّجديد. يقول الشريف: «والغريب أنّ المحدثين شنّوا الحرب على نظريّة العامل، وجعلونا نخسر نصف قرن من العمق العلميّ والنّجاعة التربويّة. لم يكونوا مختصّين في العلوم اللّغويّة» (الشّريف.٢٠٠٩: ٣٧).

٩- يقصد المتوكّل بـ «التّصاقب» ذلك التّوافق المفترض بين عناصر المستوى البنيويّ وما يمثّلها من سمات في المستويين العلاقيّ والتّمثيليّ. ويتحقّق عدم التّصاقب في اللّسان العربيّ في باب قطع النّعت عن منعوته المفترض وفي باب قطع العطف وفي بعض المواضع الأخرى (المتوكّل.٢٠٠٥: ١٧٢- ١٧٣).

١٠- نقد لوسيان تنيار Tesnière هذه الطّريقة واعتبرها غير قادرة على تفسير اشتغال الوحدات اللّسانيّة داخل الجملة تفسيرا حقيقيّا. وذهب إلى أنّ الجملة تشتغل في شكل وحدات مترابطة ومنظّمة تنظيما بنيويّا ordre structural يحقّق مفهوم «التركيب البنيويّ» Syntaxe structurale. وقد مثّل لهذه التّرابطات بطريقة في التّمثيل سمّاها التفريعة
(Stemma Tesnière.1988 :16-20).

١١- عدم وجود مصطلح «المركّبات» في النّحو التقليديّ لا يعني عدم وعي النّحاة به أو عدم حضور المفهوم. فمفهوم المركّب حاضر في معنى التّبعيّة أو في تعلّق بعض الحروف بالأفعال. فقد عبروا مثلا عن ذلك بلفظ «الاسم الواحد» (سيبويه. الكتاب:١/ ٤٢١-٤٢٢).

١٢- نخصّ بالذّكر الجامعتين التونسيّة والمغربيّة.

١٣- هذه القواعد نقلناها عن دروس النّحو التي قدّمها الأستاذ الشاذلي الهيشري بالمعهد الأعلى للتربية والتّكوين المستمرّ بتونس سنة ٢٠٠٤.

١٤- استُثني محلُّ الجرّ الممثّل في وظيفتيْ المجرور والمضاف إليه. وأُدرِجت الوظيفتان ضمن الوظائف غير الأوّليّة أي إنّهما تنتميان إلى المكوّنات الفرعيّة للبنية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١٥- يصدّر أساتذة كليّتيْ منوبة و٩ أفريل وصف المكوّن بتحديد شكله النحويّ ثمّ ضبط وظيفته. لكن أساتذتنا بكليّة الآداب بسوسة، زمن التّحصيل الجامعيّ في بداية التسعينات، وعلى رأسهم رفيق بن حمودة وعزّ الدين المجدوب ومحمّد الدلاّل يبدؤون بضبط الوظيفة فتحديد الشّكل النحويّ. ونحن نفضّل الطريقة الثانية باعتبار قيمة الوظيفة في الوصف التركيبيّ لذلك اعتمدناها في التمثيلين التالييْن.

١٦- قدّم هوكات بنيتين متشابهتين تركيبيّا ومختلفتين دلاليّا للتدليل على ميزة التجريد والتمثيل البنيويّ بالصّناديق:

.a- She bought a new hat

(b- He likes the old man. Hockett.1958 :p158)

١٧- التمثيل البنيويّ يسمح أيضا بالتأشير لظاهرة المزج amalgame في أبنية الأفعال المضارعة الرّاجعة إلى المتكلّم.

١٨- يحتلّ ذاك المكوّن محلّ المفعول به ولا نرى سببا لوسمه بالمفضّل عليه.

١٩- اعتبر الشريف أنّ وظيفة المفعول فيه للزّمان هي الأنسب لهذا المكوّن نظرا إلى قرب معناه من الدّلالة على الزّمان (الشريف.٢٠٠٩: ٥٥).

٢٠- عدم وضوح التّصوّر في بنيتيْ التنازع والاشتغال جعل الدّارسين يتجنّبونهما في الأمثلة المقدّمة إلى الطّلبة. ولعلّهم يرغبون خفية في اعتبارهما بنيتيْن شاذتين على منوال بنية «أكلوني البراغيث».

٢١- نذكر مثالين يمكن أن يحلّلا بهذه الطّريقة:

أ- أيّهما أولى حبُّ المال أم حبّ الحكمة؟

ب- أزيد جاءنا أم عمرو؟

٢٢- لذلك ظهر تيّار يتبنّى مقولة «اللّسانيّات النسبيّة» بعد أن تأكّد له انحسار أعمال اللّسانيّات الكلّية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

قائمة المراجع

١- العربيّة:

• الأستراباذي (رضيّ الدّين) (ت ٦٨٦ هـ) - شرح الرّضيّ على الكافية. تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قار يونس. بنغازي. ط ٢. (١٩٩٦).

• ابن الأنباري (أبو البركات) (ت٥٧٧هـ): البيان في غريب إعراب القرآن. تحقيق د. طه عبد الحميد طه. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

• أيّوب (عبد الرّحمان): دراسات نقديّة في النّحو العربيّ. مؤسّسة الصّباح. الكويت.

• بن حمودة (رفيق): (٢٠٠٤). الوصفيّة: مفهومها ونظامها في النّظريّات اللّسانيّة. دار محمد علي للنّشر. ط ١ .

• رضا (علي): المرجع في اللغة العربيّة نحوها وصرفها. دار الشّرق العربيّ. بيروت. ط٣.

• سيبويه (أبو بشر) (ت١٨٠هـ): الكتاب. تحقيق عبد السّلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. ط.٣. (١٩٨٨).

• الشريف (محمد صلاح الدّين): - (٢٠٠٣) . الشّرط والإنشاء النّحويّ، بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات. منشورات كلّيّة الآداب منوبة. تونس.

• (٢٠٠٩) . الأبنية الدّالّة على الشّرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسيّة: مقاربة تعليميّة. حوليّات الجامعة التّونسيّة عدد٥٤.

• عاشور (المنصف): (٢٠٠٤). ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ: بحث في مقولة الاسميّة بين التّمام والنّقصان منشورات كلّيّة الآداب منّوبة .ط ٢.

• العكبري (أبو البقاء) (ت٦١٦هـ): التبيان في إعراب القرآن. تحقيق على محمّد البجاوي. دار الكتب.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

• العلوي (شفيقة): (٢٠٠٤). محاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة. أبحاث للنشر والترجمة والتّوزيع. ط. بيروت لبنان.

• الفهريّ (عبد القادر الفاسي) : (١٩٨٦). المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانيّة. دار توبقال.

• المتوكّل (أحمد): (٢٠٠٥). التّركيبيّات الوظيفيّة. مكتبة دار الأمان. ط١.الرّباط.

• مجدوب (عزّ الدّين): – (١٩٩٨). المنوال النّحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة. دار محمد علي الحامّي. تونس

• المعيوف (علي بن المعيوف): (٢٠١٠). نظريّ الموضع في كتاب سيبويه. مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة. ط١. الرياض.

• الهيشري (الشّاذلي): (٢٠٠٣) . الضّمير: بنيته ودوره في الجملة. منشورات كلّيّة الآداب منّوبة.

٢- **الأجنبيّة**:

• Chomsky (Noam) : (1991). Théorie du gouvernement et du liage. éd Seuil. Paris.

• Bloomfield (Leonard) : (1933). Language. Compton printing LTD. London.

• Hockett (C.F) : (1958). A course in modern linguistics. Macmillan Company.

• Lyons (John): (1970). Linguistique générale, introduction à la linguistique théorique. Larousse.

• Martinet (André): (1985). Syntaxe générale. Colin éditeur. Paris.

• Tesnière (Lucien): (1988). Eléments de syntaxe structurale. Klincksieck. Paris.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً